الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

أ- أثر الضرائب على الإنتاج:

تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها على مختلف عوامل الانتاج. إذ يمكن أن تمثل الضريبة حافز للعمل أو الإنتاج كما يمكنها أن تعرقل الإنتاج. فالضريبة التصاعدية قد تثني الأفراد من الدخول في بعض المهن والقطاعات دون قطاعات أخرى، لأنها بذلك تؤدي إلى تقليص أرباحهم، مما يؤدي بالمنتجين إلى تخفيض انتاجهم. وهذا طبعا يعتمد على طبيعة السوق، ففي حالة سوق المنافسة الكاملة والتي يتحدد فيها السعر بناءا على العرض والطلب فإن ارتفاع حجم الضرائب يؤثر على الأرباح مما يؤدي بالمنتج إلى تقليل العرض. أما في حالة سوق الاحتكار فهنا يسعى المنتج إلى رفع أسعار السلع عند زيادة الضرائب المفروضة عليه. مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الطلب.

ومن جهة أخرى فإن زيادة بعض الضرائب قد تساهم في زيادة تكلفة اليد العاملة، مما يؤدي بالمنتجين إلى استخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة بدل العمال.

كما أن ارتفاع معدلات الضرائب على الأجور والسلع يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية. لكن قد تكون للضرائب آثار توسعية وتحفيزية على العمل، إذ يبذل العامل المزيد من الجهد من أجل تعويض الاقتطاعات الضريبية، وهو ما يساهم في زيادة الإنتاج. كما أن فرض ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة يؤدي إلى تشجيع السلع المحلية.

ب- أثر الضرائب على الاستهلاك:

يتأثر الاستهلاك بحجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك. وفرض الضرائب على الدخل يؤثر بشكل مباشر على المستهلكين مما يؤدي بهم إلى تخفيض الطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا التخفيض يتوقف على مرونة الطلب وعلى نوع السلع (ضرورية أو كمالية).

ج- أثر الضرائب على الادخار:

يتأثر الادخار حسب حجم الدخل والميل الحدي للادخار. ففرض الضرائب على الدخل يؤثر على الاستهلاك والادخار، إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف مرونة الاستهلاك. في حين قد يؤدي فرض ضرائب على الاستهلاك إلى تشجيع الادخار خاصة إذا كانت هناك مرونة في الطلب على الاستهلاك.

د- أثر الضرائب على الاستثمار:

يتوقف الميل للاستثمار على سعر الفائدة في السوق والكفاية الحدية لرأس المال. وفرض الضرائب على الاستثمار يؤدي إلى خفض الكفاية الحدية لرأس المال، ومن ثم انخفاض في حجم الاستثمارات.

هـ- أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:

تعتبر الضريبة من أدوات السياسة المالية التي تستخدم في التحكم في المستوى العام للأسعار، وتختلف آثار الضرائب على المستوى العام للأسعار باختلاف طبيعتها، فالضرائب على الدخل والثروة تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار نظرا لانخفاض القدرة الشرائية وتقليص الاستهلاك أي ضعف في الطلب الكلي على السلع والخدمات. كما قد تؤدي زيادة الضرائب على المشاريع الاستثمارية إلى زيادة تكلفتها مما يساهم في زيادة أسعار السلع.

بينما الضرائب غير المباشرة فتؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار خاصة إذا فرضت على السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع التي يقل عرضها عند زيادة الضرائب المفروضة عليها. مع الأخذ بعين الاعتبار غياب الدعم الحكومي لهذه السلع.

وعلى العموم فإن الدولة تسعى في حالة الكساد إلى تخفيض العبء الضريبي على الدخل من اجل أن يتحرر جزء من الدخل ويوجه نحو الاستهلاك أو زيادة الضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى يقوم المستثمر باستثمارها.

تقديم: أ.د شليحي الطاهر. لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال على البريد الالكتروني التالي: Proftahar@yahoo.fr

FSEG-DJELFA

بالإضافة إلى تشجيع الإنتاج من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح. أما في حالة التضخم فتسعى الدولة إلى امتصاص جزء من الكتلة النقدية في السوق للحد من التضخم، وذلك بفرض ضرائب على الدخل والاستهلاك.

و- أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل:

تعتبر الضريبة من أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني.

وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية تبرز الآثار التوزيعية للضرائب على الدخل الوطني:

- توزيع الدخل على الفئات أو الطبقات الاجتماعية.
- توزيع كمي للدخل بين عوامل الإنتاج.
- توزيع نوعي للدخل على أنواع النشاط الاقتصادي أو على مناطق مختلفة في الدولة.

إن دراسة أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل يتوقف على تحديد الفئة التي يستقر عليها عبء الضريبة بصفة نهائية، وكذا طبيعة الضرائب ومجال تطبيقها واتجاهات الإنفاق العام.

و بالنسبة للضرائب المباشرة، إذا كانت الضرائب على الدخل مفروضة بسعر نسبي فهي تزيد من اختلا توزيع الدخل، لأنها لا تراعي ظروف وأعباء المكلف بها، فيزداد عبئها على أصحاب الدخل المنخفض مقارنة مع أصحاب الدخل المرتفع أما بالنسبة للضرائب التصاعدية فتؤدي إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل (كالضريبة على الدخل الإجمالي صنف أجور) وهو ما يتحقق أيضا بالنسبة للضرائب على رأس المال.

أما بخصوص الضرائب غير المباشرة، فهي بشكل عام تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، لكن ليس في صالح الطبقات محدودة الدخل، وهذا يتوقف على نوع السلع المفروضة عليها الضريبة (أساسية أو كمالية) وكذا على أسلوب فرض الضريبة (قيمي أو نوعي).

إذ الكيفية التي يتم بها إنفاق حصيلة الضرائب تحدد مدة الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني. إذ قد يلغي هذا الأثر إذا ما وجهت الحكومة إنفاقها العام إلى أصحاب الدخول المرتفعة، والعكس صحيح فيما إذا أدت السياسة الإنفاقية إلى زيادة الخدمات والمنافع لأصحاب الدخول المنخفضة.

ز- الآثار المترتبة على القروض العامة:

يمكن تصنيف هذه الآثار إلى صنفين:

- الآثار السلبية:
  - استنزاف العملة الصعبة بالنسبة للقروض الخارجية.
  - التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المستفيدة من القرض.
  - التأثير السلبي على الميل للاستثمار إذا كان معدل فائدة اكتتاب القرض أكبر.
  - زيادة الأعباء على الخزينة العمومية.
- الآثار الايجابية:
  - تجنب حالات الإفلاس والانهيار الاقتصادي للدولة.
  - معالجة حالات العجز في ميزان المدفوعات مثلا.
  - تجسيد المشاريع الكبيرة.

FSEG-DJELFA